تقرير للأمم المتحدة يحذر العالم من نقص في الغذاء والطاقة والموارد المائية

المجلس الوطني للسكان NATIONAL POPULATION COUNCIL إشراف/ الأمانة العامة

لندن / متابعات:

حذر تقرير للأمم المتحدة من أن الوقت ينفد أمام العالم ليضمن وجود ما يكفي من الغذاء والمياه والطاقة للوفاء باحتياجات النمو السكاني السريع ولتجنب دفع ما يصل إلى ثلاثة ملايين نسمة إلى براثن الفقر.

ولفت التقرير إلى أن التوقعات تشير إلى أن الطلب على الموارد سيتضاعف مع نمو سكان العالم بنحو9 ٪ بحلول 2040 من سبعة مليارات حاليا وزيادة أعداد المستهلكين من الطبقة المتوسطة بثلاثة مليارات نسمة خلال العشرين عاما المقبلة.

ووفقا للتقرير فأنه و بحلول عام 2030 سيحتاج العالم على الأقل إلى زيادة بنسبة 50 ٪ في الغذاء و45 ٪ في الطاقة و30 ٪ في الموارد المائية في وقت تفرض فيه التغيرات البيئية قيودا جديدة على الإمدادات.

وحذر التقرير الذي صدر الأسبوع الماضي من أنه إذا ما أخفق العالم في التصدي لهذه المشكلات فانه يجازف بالزج بنحو ثلاثة ملايين نسمة في دائرة الفقر.

وذكر التقرير الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة للاستدامة العالمية أن الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة ليست سريعة أو شاملة بالقدر الكافي كما أنها تعاني من غياب الإرادة السياسية.

وأوضح التقرير أن نموذج التنمية العالمي الحالي غير مستدام، وانه لتحقيق الاستدامة هناك حاجة لتحقيق تحول في الاقتصاد العالمي.. معتبرا أن الإصلاحات الهامشية لن تفي بالغرض، وأن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ستقدم فرصة لتحقيق إصلاحات كبيرة.

وذكر التقرير بأنه على الرغم من أن أعداد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع تراجعت إلى 27 ٪ من سكان العالم مقابل 46 ٪ في 1990 ونمو الاقتصاد العالمي 75 ٪ من 1992 فان أنماط الحياة الفقيرة وتغير العادات الاستهلاكية وضع الموارد الطبيعية تحت وطأة ضغوط متزايدة.

وجاء في التقرير أن عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية زاد 20 مليونا مقارنة مع أعدادهم في عام 2000 وأن العالم يخسر 5.2 مليون هكتار من الغابات سنويا وهي مساحة تعادل مساحة كوستاريكا كما تعاني 85 ٪ من المخزونات السمكية من فرط الاستغلال أو أنها نضبت بالفعل.

جمعية رعاية الأسرة اليمنية تدشن برنامج العيادات المتنقلة لعام 2012م

د. الراعبي : حرصنا على خفض وفيات الأمهات والمواليد والأطفال والوصول بالخدمات إلى المناطق النائية

مارا رودمان : جميع الفرق الطبية المتنقلة التي أطلقتها الوكالة عام 2011 ستعود لخدمة السكان المهمشين

العماري : برنامج العيادات المتنقلة الممول من الوكالة الأمريكية سيقدم الخدمات الصحية لـ(40) ألف مستهدفة

صنعاء / بشير الحزمي :

دشنت جمعية رعاية الأسرة اليمنية وبالتعاون مع مشروع تحسين سبل المعيشة المجتمعي بالوكالة الأمريكية للتنمية مطلع هذا الأسبوع برنامج العيادات المتنقلة للعام 2012م والذي يشمل ثلاث عيادات متنقلة تقدم خدمات الصحة الإنجابية المتكاملة في محافظتي صنعاء وحجة.

وفي حفل التدشين الذي حضره عدد من القيادات الصحية والمسئولين في الوكالة الأمريكية للتنمية وجمعية رعاية الأسرة اليمنية والجهات ذات العلاقة أوضحت الدكتورة جميلة صالح الراعبي وكيلة وزارة الصحة لقطاع السكان بأن العيادات المتنقلة التي تدشنها جمعية رعاية الأسرة هذا العام تعتبر إضافة للخدمات التي تقدمها الجمعية للمجتمع ككل وأنها ليست نشاطاً للجمعية وإنما يعد نشاطاً لوزارة الصحة أيضا.

وقالت بأن وزارة الصحة حرصت بشكل مكثف على خفض وفيات الأمهات والمواليد والأطفال في السنوات الماضية وبشراكة فاعلة مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وبدعم من المانحين ومنظومة الأمم المتحدة.

وأكدت أن الوزارة وشركاءها قد حققوا الكثير لكن لا زال أمام الجميع الكثير للقيام به للاستمرار في التقدم في المؤشرات المتعلقة بهذا الجانب. مستعرضة الجهود التي قامت بها وزارة الصحة بالتنسيق والتعاون مع شركائها لخفض وفيات ومراضة الأمهات والمواليد لاسيما في المناطق الريفية والنائية والفقيرة. معتقدة بعدم قدرة اليمن على تحقيق أهداف الألفية بحلول عام 2015 فيما يتعلق بوفيات الأمهات والمواليد والأطفال غير أنها تمضي في المسار الصحيح لتحقيق الهدف الخاص بذلك.

متمنية أن لا ينتهي العمل بحلول عام 2015 وإنما يستمر لما بعد ذلك لخفض هذه الوفيات.

وأوضحت" أن الحكومة قد عملت على التركيز في تقديم خدمات تنظيم الأسرة على الفئات الفقيرة وتعمل حاليا على ترسيخ العمل بتقديم خدمات الولادة المجانية لتلك الفئات وفي المناطق التي لا تصلها الخدمات الصحية.

وأشارت إلى أن وزارة الصحة تركز في عملها على عدة جوانب هامة أبرزها تدريب الكادر من خلال تطوير الأدلة وتدريب المدربين والانتقال للمحافظات وكذا التركيز على القابلات وتحديد الوصف الوظيفي لهن ونقل المهام إليهن ليكن قادرات على تقديم الكثير من الخدمات في المناطق النائية وأيضا التركيز على جانب التوعية والوصول إلى كافة فئات المجتمع من خلال تفعيل الشراكة مع الإعلام والشباب ومنظمات المجتمع المدني وعلماء الدين وغيرهم.

واعتبرت أن قضية وفيات الامهات هي قضية حقوق إنسان ومن حق المرأة تعيش حياة آمنة.

مشددة على ضرورة تمكين المرأة وإعطائها حق اتخاذ القرار فيما يتعلق بصحتها وأسرتها.

من جانبها أكدت السيدة مارا رودمان المدير المساعد للوكالة الأمريكية للتنمية بمكتب الشرق الأوسط أهمية العيادات المتنقلة المسئولة عن تقديم الخدمات الصحية للكثير من الناس المهمشين في العديد من المناطق.

وأوضحت أن هذه الفرق الطبية المتنقلة ستقوم بتشكيل ما يشبه شريان الحياة لليمنيين المعرضين للخطر بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى ابسط الخدمات الصحية من خلال تقديمها للرعاية الصحية الأولية ورعاية الأم والطفل والتشخيص الطبي والتحصين والأدوية المجانية.

وأعربت عن سعادتها بالمشاركة في هذا التدشين والدخول في شراكة مع جمعية رعاية الأسرة في تفعيل هذه العيادات المتحركة التي ستخدم أولئك الذين يعيشون على ضواحي مدينة صنعاء بالإضافة إلى النازحين الذين يقطنون مديريات سنحان وبني الحارث وشعوب بأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء.

وقالت أن الوكالة الأمريكية للتنمية ستقوم من خلال هذا الدعم وبالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والسكان ومكتب الصحة في محافظة صنعاء بتنشيط الفريق الطبي المتحرك الذي كان يعمل في السابق وسيكون بإمكان الفريق الطبي تقديم الرعاية الصحية لـ2000 مريض شهريا.

ولفتت إلى أن الوكالة الأمريكية قد أطلقت في شهر فبراير 2011 أول الفرق الطبية المتنقلة البالغ عددها 15 فريقاً في محافظة مأرب غير انه وبسبب الأزمة التي عاشتها اليمن العام الماضي لم تتمكن غير 6 فرق من العمل .

معلنة أن جميع الفرق الطبية المتنقلة الـ 15 ستعود للعمل مرة أخرى لخدمة السكان المهمشين في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها في البلاد.

وأكدت سعي المشروع في المستقبل لتوسيع الدعم ومساعدة فريق طبي آخر في صنعاء ليتمكن من تقديم الخدمات الصحية والثقافة الصحية لطلاب المدارس. وأنه من اجل ضمان استمرارية أداء عمل الفريق الطبي ستشارك الوكالة الأمريكية الحكومة اليمنية في تحمل النفقات والمسئوليات وتقديم التدخلات الممكنة لضمان استمرارية الفريق الطبي حتى بعد أن ينتهي الدعم المقدم منها.

من جهته أوضح الأخ نبيل العماري المدير التنفيذي لجمعية رعاية الأسرة اليمنية أن العيادة المتنقلة التي تم تدشينها لتقدم خدماتها في عدد من مناطق أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء تأتي ضمن برنامج العيادات المتنقلة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية والذي يشمل ثلاث عيادات متنقلة منها عيادتان في محافظة حجة ستركز على تقديم خدمات رعاية الأم والطفل بالإضافة إلى تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية .

وقال إن للجمعية شراكة قوية وقديمة مع الوكالة الأمريكية للتنمية تمتد لعام 1979 حينما نفذت الجمعية أول دراسة حول استخدام وسائل تنظيم الأسرة بتمويل من الوكالة الأمريكية .

وأشار إلى استمرارية الشراكة مع الوكالة الأمريكية ووزارة الصحة والتي يعتبر هذا التدشين خطوة هامة لتعزيز هذه الشراكة بالوصول إلى المستهدفين من هذه الخدمات .

وأوضحت" أن (61) ألف حالة قد استفادة من خدمات العيادات المتنقلة التابعة للجمعية . وتعمل الجمعية هذا العام بالشراكة مع الوكالة الأمريكية ومشروع تحسين سبل المعيشة المجتمعي على الوصول إلى (40) ألف مستفيدة من الثلاث العيادات المتنقلة التي تم الاتفاق على تشغيلها. متطلعا إلى تنفيذ مشاريع مستقبلية مع الوكالة الأمريكية ومساهمة الأخيرة في دعم المستشفى التخصصي للأمومة المأمونة التابع للجمعية والذي يعد مستشفى مرجعياً للفرق الطبية التي تعمل في إطار العيادات المتنقلة وذلك بالمعدات والتجهيزات اللازمة ليكون مستشفى مرجعياً متكاملاً.

وأعرب عن أمله في أن تساهم هذه العيادات المتنقلة في خفض وفيات الأمهات في اليمن.

هذا وكانت السيدة مارا رودمان المدير المساعد للوكالة الأمريكية ومعها الدكتورة جميلة الراعبي وكيلة وزارة الصحة لقطاع السكان والأخ نبيل العماري المدير التنفيذي لجمعية رعاية الأسرة اليمنية ويرافقهم عدد من القيادات الصحية والمسئولين والمهتمين قد قاموا بالإطلاع على مكونات العيادة المتنقلة واستمعوا إلى شرح من فريقها الطبي كما قاموا بزيارة للمستشفى التخصصي للأمومة المأمونة التابع للجمعية وتجولوا في أقسامه المختلفة واستمعوا إلى شرح مفصل من الدكتورة نادية الحكيمي مديرة المستشفى حول تكوينات المستشفى وإمكانياته وآلية عمله والخدمات المقدمة.

قضايا المياه والبيئة على طاولة الإعلاميين ومسؤولي التوعية في برنامج تدريبي مكثف

الموارد المائية في اليمن تتعرض لهدر كبير نتيجة الأنشطة الإنسانية والنمو السكاني المتزايد

اختتمت أمس الأول بالعاصمة صنعاء فعاليات البرنامج التدريبي المكثف لدعم قدرات الإعلاميين اليمنيين للتوعية في القضايا المائية والبيئية الذي نظمته على مدى أسبوعين في الفترة من 28 يناير حتى 13 فبراير 2012 الهيئة العامة للموارد المائية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت شعار (الماء حياة ومسئولية).

صحيفة 14أكتوبر التقت على هامش البرنامج التدريبي بعدد من المشاركين من مختلف الوسائل الإعلامية والجهات ذات العلاقة واستمعت إلى آرائهم حول مدى اهتمام الإعلام اليمنى بقضايا المياه والبيئة .. وأهمية هذه الدورة في بلورة الصورة الواضحة والرؤية المتكاملة لديهم حول هذه القضايا.. و الدور المنوط بهم كصحفيين وإعلاميين ومسئولي توعية للقيام به تجاه هذه القضايا .. والى محصلة آرائهم :

استطلاع وتصوير / بشير الحزمي

الأخ علي سلام الدياني مدير تحرير إذاعة عدن قال إن التنوع الحيوي والبيئي في اليمن يتعرض إلى تدهور كبير نتيجة للأنشطة السكانية والنمو السكاني المتزايد ومن ذلك الموارد المائية التي تستهلك بشكل عشوائي وخاصة في ري المزروعات وتستحوذ أشجار القات على نسبة كبيرة من مياه الري. أما مياه الشرب فهي شحيحة في مختلف محافظات الجمهورية وفي بعض المحافظات تصل إلى حد العوز المائي الشديد مثل محافظة تعز.. ولذلك يتوجب على الإعلاميين في مختلف الوسائل الإعلامية أن يدركوا دورهم المجتمعي والوطني في عملية التوعية والعمل على كشف أسباب هذا التدهور ورفع مستوى الوعي الجماهيري ودعوة المواطنين للمشاركة في التخفيف من حدة أزمة الموارد المائية والتلوث البيئي وابتداع أساليب ووسائل تعمل على تخطي هذه المحنة . كما يتوجب على الإعلام اليمني أن يحدد مكامن الخطر في تدهور الموارد الطبيعية والبيئية وتحذير صناع القرار من تفاقمها وتحميلهم المسئولية الكاملة إذا لم يتحركوا باتجاه إنقاذ الموارد الطبيعية والبيئية في الوطن اليمني.

وأضاف الدياني بقوله : لقد كان البرنامج التدريبي لدعم قدرات الإعلاميين اليمنيين للتوعية في القضايا البيئية بمثابة إرشاد وتوجيه للإعلاميين المشاركين في القيام بدورهم تجاه ما يجري من هدر واضح للموارد المائية واستنزافها وكذلك تلويث البيئة اليمنية نتيجة للأنشطة السكانية المختلفة. فكانت المحاضرات التي تلقيناها من الأكاديميين والمختصين في هذا البرنامج قد أعطتنا مجموعة كبيرة من المعلومات التي يمكن أن تفيدنا في عملنا في المستقبل القريب ، كما أثريت النقاشات التي تخللت المحاضرات بالمعلومات القيمة وتبادل الآراء في كيفية عكسها على العمل الإعلامي والصحفي في الواقع المعاش، مؤكدا أن «أمامنا كإعلاميين وصحفيين مهام جسام يجب علينا تحملها بمسئولية تجاه تنمية الموارد المائية والبيئية واستدامتها لتستفيد منها الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة في المستقبل».

ضعف التواصل والتنسيق

من جانبه يقول الأخ محمد عبد الماجد العريقي الصحفي بجريدة الثورة إن الإعلام اليمني يتعامل مع قضية المياه بدون تخطيط مسبق لمفردات القضايا المائية في أولويات السياسة الإعلامية ، ولذلك تعتمد التغطية على اجتهاد المحرر المهتم بهذا الموضوع وهذا يعكس ضعف التواصل والتنسيق بين الجهات الراسمة للخطط المائية والجهات المنفذة للرسائل الإعلامية في وسائل الإعلام الجماهيرية.

وأضاف العريقي بقوله: اعتقد أن أبعاد المشكلة المائية قد أخذت تتبلور لدى الكثير من الإعلاميين ، ولكن في زحمة المتغيرات والأحداث والقضايا التي تشهدها الساحة لم تنل قضايا المياه الاهتمام الكافي من الصحفي ووسائل الإعلام بصورة جادة ، وإذا تطرقت وسائل الإعلام حاليا لموضوع المياه فإنها تقتصر على إمدادات خدمات المياه التي هي الشغل الشاغل لكل بيت ولكل مرفق.

قضية حياة

وتحدث الأخ سعيد المعمري المحرر الصحفي بصحيفة الجمهورية قائلا" إن قضايا المياه والبيئة تعتبر من أهم المشكلات التي تعانيها بلادنا في الوقت الحاضر نتيجة لغياب السياسات الواضحة الممنهجة التي لم تكن تستند إلى رؤى وأفكار منطقية بأبعادها الآنية والمستقبلية في إطار تلك المؤسسات المعنية بهذا الشأن سيما من حيث رسم الخطط المبنية على دراسات علمية بحثية يمكن التعاطي معها من واقع ما كان ينبغي القيام به تجاه هاتين المشكلتين وهذا ما كان له انعكاسات سلبية على مجرى الأوضاع برمتها نتيجة للقصور الذي تعاني منه المؤسسات ذات العلاقة وعدم تعاطيها مع مسألة كهذه باعتبارها قضية مهمة وضرورية تستوجب إيجاد المعالجات لها بصورة بأخرى كي يتم تفادي أضرارها وما سيترتب عليها من آثار سلبية مستقبلا على مستوى الواقع الاجتماعي والاقتصادي وغيرهما ولا ريب في أن هذا ما هو قائم حاليا وما تعانيه بلادنا حيث أضحت من ضمن دول المنطقة العربية التي تعاني شحة في مواردها المائية بسبب اعتمادها على المياه الجوفية بدرجة أساسية دون غيرها وهذا ما اثر فعلا في انخفاض مناسيب أحواضها المائية وخاصة حوضي صنعاء وتعز بسبب الحفر العشوائي للآبار وكذا الاستنزاف الجائر للمياه بطريقة غير منظمة وأمرا كهذا هو ما اثر على البيئة بشكل عام.

وأوضح" أن هذه القضية كانت قد أوليت قدرا من الاهتمام إبان الفترة الماضية إلا انه للأسف لم يتم التعامل معها من منطلق المسئولية والاستشعار بها كونها قضية حياة ومسئولية وطنية تقع على عاتق الجميع حكومة ومجتمعاً مدنياً ومواطنين ولذلك أرى بأنه ينبغي منا كإعلاميين أن نولي هذه القضايا جل الاهتمام من خلال ما تلقيناه في هذه الدورة من مواضيع كثيرة باعتبار قضايا المياه والبيئة من أهم القضايا الآنية وبالتالي ينبغي علينا التوعية لما من شأنه التعريف بأهمية هذه القضايا وما يجب على المواطنين القيام به إزاء هذه القضايا أكان على مستوى الريف أو الحضر.

مشكلة خطيرة

أما الأخ الصحفي احمد داوود من صحيفة الأولى فقد تحدث بدوره وقال في الحقيقة هناك تغييب كبير لقضايا المياه والبيئة في وسائل الإعلام في اليمن ، فالكثير من الصحف سواء كانت رسمية أو حزبية تتعامل باستحياء مع هذه المواضيع وقلما تجد مادة صحفية تتناول هذه القضايا بكل جوانبها وبشفافية مطلقة ، ولعل الإعلام قد اتجه للقضايا السياسية وأولاها جل الاهتمام.

وأضاف "الآن وخلال هذه الدورة اتضحت لنا مفاهيم وحقائق لم نكن على دراية بها ، ولأن المشكلة خطيرة جدا فقد بات علينا التطرق إلى مواضيع المياه والبيئة ليس لإثرائها في وسائل الإعلام وحسب ، وإنما لإنقاذ المجتمع من كارثة مائية وبيئية قادمة يكون ضحيتها أبناؤنا إذا لم نقم جميعا بالتوعية وإيجاد الحلول المناسبة لهذه القضايا.

معلومات مكثفة

الأخ معاذ ناجي المقطري الصحفي والناشط الحقوقي قال: " لقد ظلت المعلومات المتعلقة بالمياه والبيئة حبيسة الهيئات الرسمية وأروقة المنظمات الدولية المعنية وفي هذه الدورة التدريبية المكثفة تدفقت المعلومات فجأة واعتقد أن مناخات ثورة الشباب قد ساعدت على ذلك ،وفي الحقيقة هناك معلومات مكثفة وجدناها في هذه الدورة وهناك روابط إعلامية مع خبراء وأكاديميين مختصين في قضايا المياه والبيئة نشأت وأعتقد بأن حسن إدارة هذه المعلومات فضلا عن حسن إدارة العلاقات مع الخبراء والإعلاميين سيوفر مجالا خصبا للعمل الصحفي الذي يشكل حقوق الجيل الخامس الواعدة حيث تعد المياه والبيئة ابرز تحديات المستقبل".

مسؤولية جماعية

وأخيرا تحدث الأخ عامر عبدالمولى الأغبري مدير إدارة التوعية والتحفيز الاجتماعي بفرع الهيئة العامة للموارد المائية تعز-إب وقال: " لابد أن نكون منصفين فهناك محاولات سابقة عبر الصحف والمجلات كالمقالات والكتابات والرسوم الكاريكاتورية تناولت مواضيع خاصة بالمياه والبيئة إلا أنها تعتبر محاولات يسيرة مقارنة بحجم القضية وأهميتها، وبالفعل خلال هذا البرنامج أضحت الأمور بقضايا المياه والبيئة أكثر وضوحا وما الكم الهائل من المعلومات والمعارف التي طرحت خلال هذا البرنامج إلا خير شاهد".

وأضاف الاغبري أن المنطق والالتزام الأدبي والأخلاقي يحتم على كل واحد شارك في هذا البرنامج أو أي برامج أخرى مشابهة أن يتحمل مسئولية نشر هذه المفاهيم ونقلها إلى الواقع العملي كل في مجال عمله واهتمامه لأن قضايا المياه والبيئة قضايا أمة ومجتمع والحفاظ عليها مسئولية جماعية وواجب ديني ووطني.

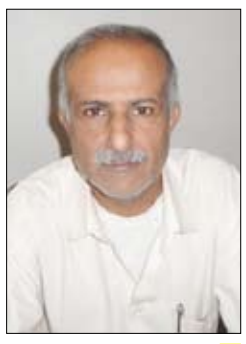

علي سلام الدياني

معاذ ناجي المقطري

محمد عبد الماجد العريقي